

مسألة العمولات خلال صفقة بيع سلاح فرنسي لباكستان وال Saudia إلى القضاء الفرنسي



باريس - (أ ف ب) - أفادت مصادر متطابقة وكالة فرانس برس السبت أن القضاء الفرنسي سينظر بين السابع والثالث عشر من تشرين الاول/اكتوبر المقبل، في التورط المحتمل لستة أشخاص بجني عمولات سرية خلال بيع فرنسا غواصات إلى باكستان وفرقاطات إلى العربية السعودية.

وسيمثل الستة للمرة الأولى أمام محكمة جنح في باريس في إطار ما يعرف بـ"مسألة كراتشي"، في اشارة إلى اعتداء وقع في هذه المدينة الواقعة جنوب باكستان في الثامن من أيار/مايو 2002 واسفر عن مقتل 15 شخصا بينهم 12 عامل فرنسيا من إدارة الأحواض البحرية الفرنسية.

وتركت التحقيقات في البداية على تورط تنظيم القاعدة في الاعتداء، قبل أن يبدأ البحث عام 2009 في احتمال أن يكون الاعتداء عبارة عن انتقام من فرنسا لرفضها دفع عمولة على هامش صفقة الغواصات لباكستان (عقد أغسطس) والفرقاطات لل العربية السعودية (عقد صواري 2).

وكشفت التحقيقات احتمال أن يكون هناك في إطار مسألة العمولات، تمويل سري للحملة الرئاسية عام 1995 للمرشح اليميني ادوار بالادور الذي كان يومها رئيسا للحكومة.

وفي إطار التحقيقات بهذا الشق المالي الجديد فتح تحقيق ثان عام 2011 بعد أن تقدمت عائلات الضحايا بدعوى.

وفي حزيران/يونيو 2014 أمر القاضيان رينو فان رويمبيكي وروجييه لو لوار بارسال الاشخاص الستة إلى محكمة الجنح في باريس.

وبعد مضي خمس سنوات، تم استدعاء الأشخاص الستة للممثل أمام القضاء للكشف ملابسات هذه القضية. ومن بين الستة هناك ثلاثة اشخاص من العاملين في الحقل العام هم : نيكول بازير المدير السابق لحملة بالادور الانتخابية، ورينو دونيديو دي فابر المستشار السابق لوزير الدفاع فنسوا ليوتار، وتيري غوبير الذي كان عضوا في مكتب وزير الموارنة نيكولا ساركوزي في تلك الفترة.

أما الثلاثة الآخرون فهم من رجال الاعمال : دومينيك كاستلان المدير السابق للقسم الدولي في المجموعة البحرية الفرنسية، ورجل الاعمال الفرنسي اللبناني زياد تقي الدين، وال وسيط الاسباني من اصل لبناني عبد الرحمن الأسير.

أما بالادور وليوتار فقد أحيل على محكمة العدل الجمهورية .
أما نيكولا ساركوزي فقد تم الاستماع اليه بصفة شاهد من قبل محكمة العدل الجمهورية.